

Distr.: General
13 June 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي
المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"،

وقراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد":

مناقشة مواضيعية حول الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات

مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد)

الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأمانة، في قراره ١/٦، أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات. كما طلب المؤتمر إلى الأمانة، في قراره ٦/٦، أن تواصل استبانة الممارسات الجيدة المقارنة بشأن تدابير منع الفساد وأن تيسر تبادل الخبرات الفنية والدروس المستفادة فيما بين الدول الأطراف.

٢- وقرّر المؤتمر، في قراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، أن يواصل الفريق العامل عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ ولايته المتعلقة بمنع الفساد، وأن يعقد الفريق اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر الثامنة.

* CAC/COSP/WG.4/2019/1.



٣- وقرّر المؤتمر في قراره ٥/٧، المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد، أنه ينبغي للفريق العامل أن يدرج مسألة الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها كموضوع للمناقشة خلال عام ٢٠١٩.

٤- وبالنظر إلى تلك القرارات، تقرّر أن تكون "الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥)" موضوع المناقشة في دورة الفريق العامل العاشرة التي ستعقد في فترة ما بين الدورتين في فيينا، من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٥- وكان الفريق العامل قد أوصى في اجتماعه الثاني، المعقود في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، بأن تدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته المقبلة، إلى تبادل تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن يجري ذلك باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية وبما يشمل، عند الإمكان، ما حققته من نجاح وما واجهته من تحديات وما تحتاج إليه من مساعدة تقنية وما استخلصته من دروس في التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعد ورقتي معلومات أساسية تجمع فيهما تلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردوداً كتابية بشأن ما سينظر فيه من مواضيع ذات أولوية.

٦- ووفقاً لهذه الطلبات، أعد هذا التقرير على أساس المعلومات المتعلقة بتنفيذ المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي قدمتها الحكومات رداً على مذكرة الأمين العام الشفوية المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩ والرسالة الشفوية التذكيرية المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وحتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وردت ردود من ٢٣ دولة. وتضمنت الردود الواردة من البلدان التالية معلومات تتعلق بموضوع المناقشة: أرمينيا، أوكرانيا، باكستان، البرازيل، بلغاريا، الجبل الأسود، الجزائر، رومانيا، سلوفاكيا، صربيا، طاجيكستان، العراق، قطر، كوبا، كولومبيا، لبنان، ليتوانيا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٧- وقد أتيحت النصوص الكاملة للمساهمات المقدمة، بموافقة الدول المعنية، على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).^(١)

٨- ولا يُقصد من هذا التقرير أن يكون شاملاً، بل يهدف إلى توفير ملخص للمعلومات الواردة من الدول الأطراف والموقّعة.

ثانياً- تحليل المساهمات المقدمة من الدول الأطراف والدول الموقّعة

ألف- الخلفية المواضيعية

٩- تدعو الفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية الدول الأطراف إلى أن تضع وتنفذ أو ترسخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

(١) متاحة على الموقع www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session10.html

١٠- وتقضي الفقرة ٢ من المادة ٥ بأن تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات تستهدف منع الفساد. وتقضي الفقرة ٣ من المادة ٥ بأن تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته. وفي حين يمكن أن تتضمن السياسات المعتمدة عملاً بالفقرة ١ تدابير لتنفيذ الفقرتين ٢ و٣، فإن تلك التدابير يمكن أن تكون أيضاً تدابير منفصلة ومتميزة من أجل ضمان التنفيذ الشامل للمادة ٥.

١١- وشجّع المؤتمر في قراره ٢/٣ الدول الأطراف بشدة على أن تدمج سياسات مكافحة الفساد في الإطار الأوسع لاستراتيجيات إصلاح نظام منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك في خطط إصلاح القطاع العام، وناشد الدول الأطراف أن تعزز الحوار والتآزر مع سائر الجهات صاحبة المصلحة خارج القطاع العام من أجل تعزيز انخراط تلك الفئات ومشاركتها في إعداد وتنفيذ سياسات وخطط وطنية أوسع نطاقاً لتعزيز النزاهة ومنع الفساد.

١٢- وإضافة إلى ذلك، أبرز المؤتمر، في قراره ٤/٥، أهمية إعداد وتنفيذ سياسات فعّالة ومنسّقة لمكافحة الفساد بما يتسق مع المادة ٥ من الاتفاقية، وشجّع الدول الأطراف بشدة على أن تقوم، إلى جانب إدماج سياسات مكافحة الفساد في الإطار الأوسع لاستراتيجيات منع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية وخطط إصلاح القطاع العام، وفقاً لقرار المؤتمر ٢/٣، باتخاذ إجراء مماثل فيما يخص البرامج والاستراتيجيات وخطط العمل الإنمائية.

١٣- وشجّع المؤتمر، في قراره ١/٦ و٦/٧، الدول الأطراف على أن تضع وتنقح وتحديث، عند الاقتضاء ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، استراتيجيات و/أو خطط عمل وطنية لمكافحة الفساد تعالج، ضمن جملة أمور، الاحتياجات المستبناة خلال استعراضاتها القطرية، وأن تروج لتلك الاستراتيجيات و/أو خطط العمل باعتبارها أداة لوضع وتنفيذ برامج متكاملة ومنسقة لتقديم المساعدة التقنية وفق نهج قطري، قيادةً وتنفيذاً.

باء- عملية الإعداد والتنفيذ

١٤- تسلّم الاتفاقية بعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع لتنفيذ المادة ٥، كما تسلّم بأن على كل دولة طرف أن تضع سياسات مكافحة الفساد وتنفيذها وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني. وبصرف النظر عن الشكل المحدد الذي تتخذه هذه السياسات، فإن اعتمادها يشكل شرطاً لازماً حاسم الأهمية للتصدي للفساد على نحو منسق وفعال، ويمثل دليلاً واضحاً على توافر العزم السياسي.

١٥- وتقدم الدول الأطراف في تقاريرها عرضاً لممارسات شتى في تنفيذ المادة ٥. ففي كثير من الدول الأطراف، تنفّذ متطلبات الاتفاقية من خلال وضع واعتماد استراتيجية أو خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد. وتعتمد دول أخرى سياسةً أو مجموعة سياسات تمثل جزءاً من نهج أوسع لمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية الوطنية.

١٦- والخطوة الأولى في وضع استراتيجية أو سياسة وطنية فعّالة لمكافحة الفساد تنطوي عادة على تصميم عملية صياغة القرارات. فثمة أهمية بالغة للقرارات المتعلقة مثلاً بالجهة التي ستقود العملية، وماهية المنظمات التي ستشارك في الصياغة، والأسلوب الذي سيتبع في إجراء المشاورات،

لأن هذه القرارات تؤثر على محتوى وثيقة الاستراتيجية أو السياسة العامة وعلى أرجحية نجاح تنفيذها.

١٧- وقد أفادت الدول الأطراف بأن فعالية استراتيجيات أو سياسات مكافحة الفساد الوطنية تتوقف على مدى دقة تحديد وتقييم جميع المشاكل والتحديات التي يواجهها البلد في مكافحة الفساد. فلهذا التقييم الأولي أهمية في استبانة تدابير لمكافحة الفساد تكون ملموسة وشاملة ومستندة إلى الاتفاقية.

١٨- وفي هذا الصدد، بينت دول أطراف كثيرة كيف كفلت العملية التي اتبعتها في إعداد سياساتها الوطنية لمكافحة الفساد شمول طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية.

١٩- وكان شكل ووتيرة وتفاصيل عملية وضع سياسات فعّالة ومنسقة لمكافحة الفساد وإرساء آليات التنسيق والتنفيذ والرصد والتقييم تتوقف إلى حد بعيد على ماهية الأطر القانونية والسياسية الموجودة وعلى تقاليد الدول الأطراف المعنية، وكذلك على الديناميات السياسية والإدارية لحكوماتها.

٢٠- وتجسّد التدابير والسياسات والممارسات التي اعتمدها الدول لمعالجة مسألة وضع وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد النهج الشامل في منع الفساد الذي يقتضيه الفصل الثاني من الاتفاقية. وتوفر أمثلة التنفيذ العملية التي قدمتها الدول الأطراف دليلاً على أهمية اعتماد نهج شولي لمعالجة المسألة معالجة فعّالة من خلال القطاعين العام والخاص.

١- عملية الإعداد

٢١- يستلزم إعداد سياسات فعّالة ومنسقة لمكافحة الفساد من أصحاب المصلحة المتعددين أن يبذلوا جهوداً منسقة تستند إلى بحوث وافية وإلى فهم سليم لمخاطر الفساد وتحدياته في السياق الوطني.

٢٢- وأكد عدد من الدول الأطراف، منها أرمينيا وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبلغاريا والجبل الأسود والجزائر وسلوفاكيا وصربيا والعراق وقطر وكوبا وكولومبيا وليتوانيا والمكسيك والنمسا وهنغاريا، على كيفية اتخاذها خطوات لضمان أن تكون استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الفساد شاملة النطاق ومستندة إلى مقتضيات الاتفاقية.

٢٣- واستُبين نهجان متميزان في تنفيذ المادة ٥. إذ أفادت بعض الدول الأطراف بأنها نفذت أحكام المادة ٥ من الاتفاقية من خلال وضع استراتيجيات وطنية شاملة ومتخصصة لمكافحة الفساد، بما فيها أرمينيا وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبلغاريا والجبل الأسود وصربيا والعراق وقطر وكوبا وكولومبيا وليتوانيا والمكسيك والنمسا وهنغاريا.

٢٤- وثمة دول أخرى، مثل سلوفاكيا والولايات المتحدة، وضعت ونفذت سياسات حكومية لمنع الفساد ومكافحته، مُلزِمة لجميع هيئات القطاع العام، بدلاً من استراتيجيات مكافحة الفساد.

٢٥- وفيما يخص العملية، أفادت الدول الأطراف عن اتخاذها نهجاً مختلفة في عملية وضع استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد. ففي حين وضعت دول كثيرة، منها أرمينيا وصربيا

والنمسا وهنغاريا، استراتيجياتها من خلال عملية تشاور وانخراط مع أصحاب المصلحة، بما فيهم ممثلون عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فضّلت دول أخرى اتباع عملية داخلية شملت أصحاب المصلحة الحكوميين.

٢٦- وأفادت بلدان كثيرة، منها أرمينيا والجزائر وصربيا، بأنها هيكلت استراتيجياتها لمكافحة الفساد بحيث تعالج المشاكل المستبانة في قطاعات معينة، مثل الصحة والتعليم، وكثيراً ما كانت وثائق الاستراتيجية مشفوعة بخطة عمل.

٢٧- وأفادت أرمينيا بأنها أنجزت تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، التي ركزت على خطط عمل قطاعية في مجالات التعليم والصحة وتحصيل الإيرادات الحكومية والسياسة العامة. وفيما يتعلق بعملية وضع استراتيجية جديدة في عام ٢٠١٨، أشارت أرمينيا إلى التزامها بإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وشمل ذلك توجيه طلبات لمشاركة المجتمع المدني وإجراء مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة والتماس تعليقات عامة الناس. وبعد تلقي أكثر من ٣٠٠ فكرة من أصحاب المصلحة الخارجيين، أُدرجت في مشروع الاستراتيجية تقييمات لمخاطر الفساد أُجريت في جميع المؤسسات العمومية، مما أفضى إلى إعداد توصيات وخطط للعمل. وقد يُسرت عملية التشاور من خلال مناقشة عمومية نُفذت عن طريق الإنترنت.

٢٨- واعتمدت النمسا إطاراً استراتيجياً لمكافحة الفساد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بعد عملية تضمنت عقد مناقشات واجتماعات مائدة مستديرة شاركت فيها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وخبراء يمثلون الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وعُقدت مناورات بين خبراء حول مجموعة مسائل معينة حُدّدت مسبقاً لمعالجة منع الفساد وكشفه. وأفضى ذلك إلى تحديد مجموعة تضم ستة أهداف استراتيجية أساسية شكلت المحتوى الأساسي للإطار الاستراتيجي.

٢٩- واعتمدت بلغاريا، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، استراتيجيتها الوطنية لمنع الفساد التي تستهدف في المقام الأول تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة ضمن إطار الأهداف الحكومية الأوسع نطاقاً. وقد أخذت هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن تقييم المفوضية الأوروبية لأثر استراتيجية البلد المتكاملة لمنع الفساد والجريمة المنظمة ومكافحتها، كما استندت إلى سياسات مكافحة الفساد السابقة. وكان من الأهداف الرئيسية لعملية صوغ مضمون الاستراتيجية ضمان اتساقها مع السياسات الوطنية الأخرى، بما فيها برنامج التنمية الوطنية: بلغاريا ٢٠٢٠.

٣٠- وعالجت البرازيل مسألة الفساد في إطار استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد وغسل الأموال. وتناولت هذه الاستراتيجية مجموعة تدخلات وإصلاحات تتعلق بالإطار التشريعي الوطني وتحديث المؤسسات ذات الصلة واسترداد الموجودات.

٣١- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، اعتمدت هنغاريا برنامجها الوطني لمكافحة الفساد، عقب مشاورات مع مجموعة واسعة من المؤسسات الإدارية ومنظمات المجتمع المدني. وقد راعى البرنامج المعايير الدولية والسياق الوطني لدى تحديد الأولويات الموضوعية، وكذلك ما يجري من عمليات تقييم الاحتياجات والتحليلات الإحصائية والبحوث. وأكدت هنغاريا أنها أجرت تحليلاً لتنفيذ

استراتيجيات مكافحة الفساد السابقة واسترشدت بنتائج استعراض تنفيذ الاتفاقية في وضع الاستراتيجية الجديدة.

٣٢- وأفاد العراق عن إتمام إعداد واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، تحت القيادة العامة للجنة النزاهة، كما عرضت الاستراتيجية اللاحقة لها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ على أمانة مجلس الوزراء للحصول على موافقته. وأشار العراق إلى الطلب الذي وجهه إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للحصول على مساعدة تقنية في إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد متسقة مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

٣٣- وفي الجبل الأسود، أُعدت سياسة مكافحة الفساد ضمن إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأدرجت في خطة العمل بشأن الفصل ٢٣ (الجهاز القضائي والحقوق الأساسية). وقد أُعدت خطة العمل من خلال عملية تشاور شارك فيها أصحاب المصلحة والمؤسسات والهيئات المسؤولة عن التنفيذ، ضماناً لدعمهم وامتلاكهم للخطة. وأجريت مشاورات عمومية بهدف تحديث خطة العمل، أُتيحت من خلالها لجميع أصحاب المصلحة المعنيين فرصة لكي يقدموا اقتراحاتهم ويعرضوا آراءهم بشأن الوثيقة المحدثة.

٣٤- وأفادت ميانمار بأنها أعدت في عام ٢٠١٨ خططها الاستراتيجية لمكافحة الفساد (٢٠١٨-٢٠٢١)، التي تضمنت ثلاثة أهداف رئيسية وخمسة مجالات عمل.

٣٥- وأفادت قطر بأنها وضعت استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد بالتشاور مع أصحاب المصلحة من القطاع العام.

٣٦- وأفادت سلوفاكيا بأنها اعتمدت سياسة وطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ بمقتضى المرسوم رقم ٢٠١٩/٥٨٥. وتتناول الوثيقة في المقام الأول مؤسسات القطاع العام بهدف تعزيز النزاهة في ذلك القطاع واستعادة الثقة في المؤسسات الحكومية.

٣٧- وأفادت أوكرانيا بأن الوكالة الوطنية لمنع الفساد أعدت الإطار السياسي لمكافحة الفساد بالاستناد إلى تحليل معمق لأحوال الفساد ولنتائج تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد السابقة. وكانت الاستراتيجية قد اعتمدت في البرلمان.

٣٨- وأفادت الولايات المتحدة بأنه ليس لديها استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، ولكنها تسعى إلى منع الفساد من خلال مجموعة سياسات جرى تفعيلها من خلال التشريعات.

٢- التنسيق والتنفيذ

٣٩- عقب إعداد سياسات أو استراتيجيات مكافحة الفساد، من المهم للغاية ضمان وجود آليات لتوجيه عملية التنفيذ والتنسيق والتأكد من تحقيق الأهداف والغايات المحددة لتلك السياسات أو الاستراتيجيات.

٤٠- وقد أفادت الدول الأطراف بأن إنشاء آلية تنسيق فعالة تكفل مشاركة جميع الهيئات المسؤولة ضمن إطار استراتيجية مكافحة الفساد في عملية تنفيذها يشكل شرطاً لازماً أساسياً لنجاح ذلك التنفيذ.

- ٤١ - وذكرت ثلاثة نهج مختلفة فيما يتعلق بتنسيق وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد على المستوى الوطني.
- ٤٢ - فقد اختارت بعض الدول الأطراف إنشاء هيئة تنسيق مركزية (مثل لجنة تنسيق أو مفوضية لمكافحة الفساد)، تكون مسؤولة أمام كبار المسؤولين الحكوميين أو المؤسسات الحكومية. وتقوم هذه الهيئة، قدر الإمكان، بمواءمة وظائفها الإشرافية والتنسيقية مع وظائف آليات تنسيق السياسات الموجودة فعلاً، بما فيها الآليات الموجودة المعنية باستراتيجيات التنمية الوطنية أو بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك توخياً لتجنب ازدواجية المهام.
- ٤٣ - وبدلاً عن ذلك، أفادت بعض الدول الأطراف بأنها أنشأت نظم تنسيق متخصصة، حيث أُدرجت المسؤولية الرئيسية عن التنسيق والتنفيذ في ولاية هيئات مكافحة الفساد ذات المهام الوقائية.
- ٤٤ - أما الدول الأطراف التي لم تصنع سياسة صريحة لمكافحة الفساد على الصعيد الوطني فقد نفذت تدابير لمكافحة الفساد من خلال القنوات الحكومية الموجودة، باعتماد وإنفاذ تشريعات تُلزم الهيئات الحكومية والمسؤولين الحكوميين باتخاذ إجراءات معينة. وكثيراً ما كان هذا النهج مكملاً للنهجين المعروفين أعلاه.
- ٤٥ - وأفادت أرمينيا بأن وزارة العدل تتولى التنسيق العملياتي لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد، في حين يشرف مكتب رئيس الوزراء على عملية التنسيق الشامل.
- ٤٦ - وضمن إطار عملية التنفيذ، وضعت النمسا خطة عمل شاملة تتألف من جزأين يتعلقان بمنع الفساد وإنفاذ القانون. وتشرف على تنفيذ الخطة هيئة التنسيق المعنية بمكافحة الفساد، التي يتمثل دورها في تتبّع تنفيذ التدابير الإلزامية المحددة في خطة العمل واستكمال الخطة وتحديثها دورياً باعتبارها "وثيقة حية".
- ٤٧ - وفي البرازيل، تتولى إدارة استرداد الموجودات والتعاون القانوني الدولي التابعة لوزارة العدل والأمن العام مهام الهيئة المركزية المشرفة على تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد. وتتولى هذه الإدارة مسؤولية الإشراف على أنشطة ما يزيد على ٨٠ شريكاً في التنفيذ، وهي تعقد اجتماعات منتظمة لوضع خطط العمل ومناقشتها، وضمان التنسيق وتوفير الدعم للأفرقة العاملة المكلفة بمجالات مواضيعية معينة.
- ٤٨ - وأفادت ليتوانيا بأنها أنشأت لجنة خاصة مشتركة بين الوكالات مكلفة بتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية، بصفتها هيئة غير دائمة في إطار الحكومة. وتتألف اللجنة من ممثلين كبار لمختلف الوزارات والهيئات العمومية يجتمعون على نحو دوري لتنسيق واستعراض تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد، وكذلك سائر الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والوكالات الحكومية المركزية والمحلية في مجالي منع الفساد والكشف عن الجرائم المتصلة بالفساد.
- ٤٩ - وفي بلغاريا يتولى الإشراف على الاستراتيجية الوطنية المجلس الوطني المعني بسياسات مكافحة الفساد، الذي أعد خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين. والمجلس الوطني هو هيئة مشتركة بين الوزارات ذات وظائف استشارية وتنسيقية ورقابية، وهو يتبع المجلس الوزراء. ويعقد المجلس اجتماعات منتظمة نصف شهرية واجتماعات استثنائية عند الضرورة.

كما أنشئ مجلس مدني لتمكين عملية الإشراف والمراقبة العمومية، وكذلك المشاركة في أعمال المجلس الوطني.

٥٠- وذكّر وزير الداخلية في هنغاريا بصفته هو المسؤول عن تنسيق المهام الحكومية المتعلقة بمكافحة الفساد والإشراف على تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد. وفي إطار هذه الوزارة، تتولى إدارة منع الفساد قيادة مهام تنسيق عملية التنفيذ وتضمن إسناد مسؤولية تنفيذ التدابير ذات الصلة إلى الوزارات المعنية. وقد هيكل البرنامج وفقاً لخطط عمل إثنى سنوية، أعدت من خلال التشاور بين مؤسسات متعددة.

٥١- وفي الجبل الأسود، يتولى تنسيق سياسة مكافحة الفساد فريق عامل مسؤول عن التفاوض في إطار الفصل ٢٣ من تشريعات الاتحاد الأوروبي الملزمة لجميع أعضائه.

٥٢- وقد عيّنت سلوفاكيا منسقاً لمكافحة الفساد في كل مؤسسة عمومية. ويتولى هؤلاء المنسقون مسؤولية إعداد برامج قطاعية لمكافحة الفساد تتعلق بإدارة مخاطر الفساد. كما أنشئ مجلس منسقي مكافحة الفساد كفرقة عمل خاصة مؤلفة من خبراء لدعم التكامل بين السياسات الحكومية لمكافحة الفساد وسياسات الوزارات المنفردة.

٥٣- وأفادت أوكرانيا بأن استراتيجيتها لمكافحة الفساد تُنفذ في إطار البرنامج الحكومي لمكافحة الفساد، الذي صاغته الوكالة الحكومية لمنع الفساد وأقرته الحكومة. ويتولى رؤساء الهيئات الحكومية مسؤولية ضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية.

٥٤- وأكدت الولايات المتحدة على جهودها الرامية إلى تدريب مستخدميها على المعايير المنطبقة التي أرسيت بمقتضى السياسات والتشريعات، وإلى إذكاء الوعي بالمعايير والسياسات ذات الصلة، وخصوصاً تلك المتعلقة بتضارب المصالح.

جيم - الرصد والتقييم والإبلاغ

٥٥- يشكل الرصد والتقييم والإبلاغ على نحو منتظم أمراً أساسياً لتحقيق الأثر المنشود من أي استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. ويوفر الرصد بيانات عن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف الاستراتيجية. وفي مرحلة التقييم، يستفاد من هذه البيانات في استبانة ماهية العناصر الفعالة والعناصر غير الفعالة، وتحديد التغييرات التي يلزم إجراؤها. ويساعد الإبلاغ عن نتائج الرصد في مواصلة دعم الاستراتيجية، ليس من خلال إطلاع أصحاب المصلحة والمواطنين بصورة مستمرة على التقدم المحرز فحسب، بل وبالكشف صراحة عن أوجه النقص وشرح التدابير المتخذة لمعالجتها. كما أن الإبلاغ الدوري يساعد المواطنين على مساءلة الحكومة بشأن نتائج الاستراتيجية وتوفير لهم فرصاً للإسهام في تنفيذها.

٥٦- وأفادت الدول الأطراف عن طائفة متنوعة من النهوج والمنهجيات فيما يتعلق بالرصد والتقييم والإبلاغ. وفي حين أن بعض تلك النهوج والمنهجيات أعطت نتائج إيجابية، واجه الكثير من الدول صعوبات بشأنها.

٥٧- وأشارت أرمينيا إلى تشديدها على شفافية عملية الرصد، وذكرت أنها نشرت تقارير عن تنفيذ الاستراتيجية السابقة في موقع الحكومة الشبكي. وفيما يخص مشروع الاستراتيجية قيد الإعداد،

يُعزّم استحداث نظام جديد للرصد، يشمل مشاركة فعالة للمجتمع المدني بهدف مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة. وكان التحدي الرئيسي الذي ذكرته أرمينيا هو تحديد مؤشرات لرصد وتقييم فعالية التدابير المنفذة. وبغية التغلب على هذا التحدي، ذكرت أرمينيا أنها تخطط لإرساء غايات ومؤشرات وخطوط مرجعية محددة، وكذلك لإنشاء آليات إبلاغ فصلية، من أجل تحسين قياس الفعالية وتصورات الناس بهذا الشأن، بوسائل منها استخدام استقصاءات الرأي العام.

٥٨- وأفادت النمسا بأنها تخطط لوضع نظم داخلية منفردة لكل شريك في التنفيذ من أجل رصد التقدم المحرز في التدابير المتخذة وتقييم أثرها وفعاليتها. كما يخطط لإجراء تقييم خارجي شامل في دورة مدتها سنتان، على أن تبدأ الدورة الأولى في نهاية عام ٢٠٢٠.

٥٩- وفي البرازيل، أتاح إرساء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وغسل الأموال، التي تشرف عليها إدارة استرداد الموجودات والتعاون القانوني الدولي، قدرًا من الاتساق في عملية التنفيذ وفي آليات الرصد المنشأة حديثًا. وتُعقد كل سنة اجتماعات تقييمية في شكل جلسة عامة لأصحاب المصلحة الوطنيين بهدف استعراض التقدم المحرز واستعراض المقترحات المتعلقة بالسنة المقبلة.

٦٠- وأفادت بلغاريا بأن المجلس الوطني المعني بسياسات مكافحة الفساد يراقب التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل التي تضعها مختلف الوزارات، بوسائل منها إجراء تحليلات لتلك الخطط، واستبانة مواضع الضعف واقتراح تدابير لمعالجتها. وفي عام ٢٠١٨، أفضى تحليل من هذا القبيل إلى نشر مبادئ توجيهية عامة للشركاء في التنفيذ، تتعلق بإعداد خطط مكافحة الفساد.

٦١- وفي هنغاريا، يتولى جهاز الحماية الوطني التابع لوزارة الداخلية مسؤولية رصد تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد. ويقوم هذا الجهاز بجمع وتصنيف التقارير الواردة من الشركاء في التنفيذ، ثم تحليلها الوزارة إلى القيادة السياسية. وتقاس فعالية تنفيذ سياسات مكافحة الفساد بالرجوع إلى الاستقصاءات الوطنية، والبحوث العلمية ومؤشرات المشاريع. وقد نفذت عملية لوضع خرائط الفساد مما أتاح استبانة المؤسسات العمومية والمناصب المعرضة لدرجة عالية من مخاطر الفساد.

٦٢- وأشار العراق إلى التحديات التي يواجهها في رصد وتقييم استراتيجيته الوطنية لمكافحة الفساد، وطلب الحصول على المساعدة التقنية في بناء قدراته الوطنية من أجل وضع وتنفيذ آلية شاملة لاستقصاء وتقييم التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الحالية والإبلاغ عنه. وأفاد العراق أيضاً بأنه ينوي إعداد وتطبيق مؤشر وطني للتراثمة من أجل تحسين تقييم تدابير مكافحة الفساد التي تتخذها الوزارات وسائر مؤسسات القطاع العام.

٦٣- وأفادت ليتوانيا بأن الحكومة هي التي تنظم وتراقب تنفيذ برنامج مكافحة الفساد، مع مشاركة هيئتها المتخصصة في مكافحة الفساد، التي تقوم برصد وتنفيذ البرنامج. ويجري تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف الأداء ومؤشراته المحددة مسبقاً في البرنامج وخطة العمل الخاصة به، وفقاً لما أقرته الحكومة.

٦٤- وأفاد الجبل الأسود بأن هناك منسقين خاصين معينين في جميع هيئات القطاع العام يضطلعون بالرصد المستمر لتنفيذ جميع تدابير مكافحة الفساد ومدى تحقيق الأهداف، ويبلغون الفريق العامل المكلف بالرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. ويقوم الفريق

العامل بإبلاغ الحكومة عن طريق المجلس المعني بسيادة القانون، وهو هيئة رفيعة المستوى ترصد جميع الأنشطة وتعالج التحديات المحتملة. وأثناء رصد التنفيذ، يقدم دعم خاص من جانب ممثلي المجتمع المدني الذين يعملون كأعضاء في الفريق العامل المعني بالتحضير للمفاوضات المتعلقة بالفصل ٢٣ من تشريعات الاتحاد الأوروبي الملزمة لجميع أعضائه ويسهمون في تعزيز تنفيذ جميع الأنشطة.

٦٥- وذكرت أوكرانيا أن الحكومة تُجري استعراضاً سنوياً للبرنامج الحكومي الخاص بتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد، ويراعي ذلك الاستعراض نتائج تنفيذ جميع التدابير، كما يراعي الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن جلسات الاستماع البرلمانية بشأن الفساد.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦- يتبين بوضوح من المساهمات المقدمة من الدول قبل اجتماع الفريق العامل مدى اتساع النهج والتدابير التي اتخذت لمعالجة الفساد من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات وخطط عمل مخصصة لمكافحة الفساد. وثمة أوجه تشابه بين كثير من الولايات القضائية من حيث النهج المتبعة في إعداد واعتماد سياسات مكافحة الفساد وعناصرها الرئيسية. وهناك أيضاً اختلافات هامة ونهج ابتكارية يمكن أن تستفيد منها الدول الأطراف الأخرى التي تنظر في اعتماد سياسات من هذا القبيل.

٦٧- ولعل الفريق العامل يود النظر، ضمن إطار مناقشاته، في الكيفية التي يمكن بها للدول الأطراف مواصلة تعزيز جهودها لإعداد سياسات مكافحة الفساد وتنفيذها وتنسيقها ورصدها وتقييمها، بوسائل منها تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والتحديات المشتركة بين الدول الأطراف.

٦٨- ولعلّ الفريق العامل يود أيضاً أن يوصي الدول الأطراف بتعزيز تبادل المعلومات عن النهج المتبعة والتدابير المتخذة لضمان فعالية تنفيذ السياسات المعتمدة لمكافحة الفساد، وتنسيق تلك السياسات ورصدها وتقييمها.

٦٩- ولعلّ الفريق العامل يود أن يطلب إلى الأمانة مواصلة جهودها الرامية إلى جمع ممارسات جيدة بشأن إعداد سياسات مكافحة الفساد وتنفيذها وتنسيقها ورصدها وتقييمها، وخصوصاً في سياق دورة استعراض التنفيذ الثانية.

٧٠- واستناداً إلى المعلومات الملخصة في هذا التقرير والمعلومات التي ستعرض في اجتماع الفريق العامل العاشر، لعلّ الفريق العامل يود أن يجري تقييماً شاملاً للتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بإعداد السياسات المعتمدة لمكافحة الفساد وتنفيذها وتنسيقها ورصدها وتقييمها.

٧١- ولعلّ الفريق العامل يود أيضاً تشجيع الدول على منح الأولوية للجهود الرامية إلى إعداد سياسات مكافحة الفساد وتنفيذها وتنسيقها ورصدها وتقييمها، وعلى تبادل الدعم فيما بينها في سبيل إعداد تلك السياسات وتنفيذها، بوسائل منها تبادل الممارسات الجيدة والتجارب، وخصوصاً في ضوء ما أبلغت عنه الدول الأطراف من تحديات واحتياجات إلى المساعدة التقنية.

٧٢- ولعلّ الفريق العامل يؤدُّ أن يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مواصلة جهوده الرامية إلى جمع معلومات عن الممارسات الجيدة التي تتبعها الدول بشأن تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية. ورهنأً بتوافر موارد من خارج الميزانية، ينبغي للمكتب أن يساعد الدول الأطراف في تنفيذ المادة ذات الصلة من الاتفاقية من خلال إعداد مواد تدريبية وتنظيم حلقات عمل واجتماعات وأحداث أخرى.
